المشهد

العدد 339 – السنة الرابعة عشرة -الأحد 25 مايو 2025 م الموافق 27 ذو القعدة 1446 هـ

قالت العرب

«انتظري الفكرة، لا تنتظري المفكّر. انتظري القصيدة، ولا تنتظري الشاعر. انتظري الثورة، ولا تنتظري الثائر. المفكّر يخطئ، والشاعر يكذب، والثائر يتعب.»

محمود درويش (-1941 2008)

هوليوود ..كيف تتأثر بالرسوم الجمركية على الأفلام المنتجة بالخارج

اقتراح ترامب السخيف بذريعة تهديد أمن أمريكا القومى يضعها فى مصاف الدول الاستبدادية

فى ظل اقتراح الرئيس الأمريكى دونالد ترامب، فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على الأفلام المنتجة فى الخارج، واصفًا إياها بالتهديد للأمن القومى الأمريكي، نشر الكاتب والناقد السينمائى والأستاذ فى جامعة نيو يورك (توم شون) مقالته فى الجارديان الأمريكية بعنوان: «امنع تلك القذارة الأجنبية! هل يُمكن للسينما أن تهدد الأمن القومي؟».

فيما يلى نستعرض المقال:

«إن خطة رئيس الولايات المتحدة لهوليوود مليئة بالثغرات فى حبكتها، ولكن عندما يتعلق الأمر بالدعاية الخفية المدسوسة فى الأفلام، فقد يكون محقًا.

كما هو الحال دائمًا مع تصريحات الرئيس ترامب، بمجرد إزالة كراهية الأجانب، ومحو نكهة الاستياء، وتجاهل السخافة المُطلقة، وغض النظر عن احتمالية عدم الشرعية، كان هناك جوهر ضئيل من الحقيقة فى منشوره على موقع «تروث سوشيال» ، حيث كتب: «إن صناعة السينما فى أمريكا تموت موتًا سريعًا للغاية»، مُشيرًا إلى الإعفاءات الضريبية الشنيعة التى قدمتها الدول الأخرى لصانعى الأفلام باعتبارها «تهديدًا للأمن القومي»، ومقترحًا فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على الأفلام المُنتجة فى الخارج؛ حيث رأى «أنها، بالإضافة إلى كل شيء آخر، رسالة ودعاية! نريد أفلامًا مُنتَجة فى أمريكا مرة أخرى!».

كيف يُمكن تطبيق رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪ على الأفلام المُنتجة فى الخارج؟ هل يقتصر الأمر على الأفلام المُصوّرة فى الخارج فقط؟ ماذا عن الأفلام المُستعان فيها بمواقع فى دول أخرى؟ ومن سيدفع؟ كيف تفرض رسومًا جمركية على البضائع دون ميناء دخول؟ قال مسؤول فى البيت الأبيض: «التجارة ستكتشف ذلك». فى الواقع، تُدرج الأفلام كاستثناء من السلطة الرئاسية بموجب قانون الصلاحيات الاقتصادية الطارئة الدولية، الذى يمنح الرئيس سلطة معالجة تهديدات الأمن القومي، لذا فمن المرجح أن ينتهى الأمر بالمحامين إلى حل الأمر، إذا مضت خطة ترامب قدمًا. لكن العديد من المديرين التنفيذيين فى هوليوود يوافقون بهدوء. صحيح أن لوس أنجلوس شهدت انخفاضًا فى أيام تصوير الأفلام غير القصيرة من ٣٩٠١ فى عام ٢٠١٧ إلى ٢٤٠٣ فقط فى عام ٢٠٢٤، أى بانخفاض قدره ٣٨٪. يتم تصوير العديد من الامتيازات الرئيسية مثل: (أفاتار، ومهمة مستحيلة) فى الغالب فى الخارج، حيث يعوض إغراء الإعفاءات الضريبية المربحة عن المضايقات البسيطة، كغزو بعض أغنام ديربيشاير فى أحد مشاهد الطيران الشراعى لتوم كروز.

أما عن مسألة ما إذا كانت جولات إيثان هانت (الشخصية الرئيسية فى فيلم المهمة المستحيلة) فى منطقة البحيرات فى بريطانيا، تُمثل تهديدًا مشروعًا للأمن القومى – على عكس، على سبيل المثال: إدراج خطط حرب حساسة فى دردشة جماعية – فمن الأفضل تركها للمؤرخين. إن رؤية ترامب لسينما «ماغا» تشبه إلى حد كبير رؤيته لـ«ماغا أمريكا»: محاولة لإعادة عقارب الساعة إلى خمسينيات القرن الماضي، حينما كانت الأفلام لا تزال تُصوّر فى استوديوهات هوليوود الخلفية، وكان إقبال الجمهور على دور السينما فى ذروته، وأغرقت الولايات المتحدة الدول التى كانت صناعاتها السينمائية مقيدة بالحصص سابقًا، والتى دمرتها الحرب، بالأفلام الأمريكية، كجزء من خطة مارشال.

كتب الصحفى السياسى والتر ليبمان فى كتابه «الحرب الباردة: دراسة فى السياسة الخارجية الأمريكية» (١٩٤٧): «ما نحاول فعله فى أوروبا فى الواقع هو إنشاء خطة مارشال للأفكار». «لقد أنشأنا أثينا جديدة، أثينا سينمائية، تُبث فيها الأفلام والأفكار حول الحرية، والديمقراطية، وتقرير المصير، إلى جميع أنحاء العالم».

(الجدير بالذكر أن خطة مارشال كانت خطة لدعم التعافى الاقتصادى لدى البلدين، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأمين نفوذ جيوسياسى للولايات المتحدة فى أوروبا الغربية)

كعادته، يلعب ترامب بورقة المنتصر الضحية. لقد اعتدنا سماع صرخات الحمائية من الدول الصغيرة التى تحتج على الهيمنة السينمائية الأمريكية، وليس العكس. قال المخرج رينيه كلير بعد توقيع فرنسا على اتفاقية بلوم- بيرنز عام ١٩٤٦، التى سددت جزءًا من ديون الحرب الفرنسية، مقابل فتح دور السينما الفرنسية للأفلام الأمريكية: «سنصبح مستعمرة ثقافية للولايات المتحدة إذا استمر هذا الوضع». وفى عام ١٩٩٣، عندما اقتحم فيلم «متنزه الديناصورات/ جوراسيك بارك» لصانع الأفلام سبيلبرغ ٤٥٠ دار سينما – أى ربع إجمالى دور السينما فى البلاد، البالغ عددها ١٨٠٠ دار – أعلن وزير الثقافة الفرنسى جاك توبون أن الفيلم «يشكل تهديدًا للهوية الوطنية الفرنسية»، وادعى أن من «الواجب الوطني» على كل فرنسى أن يشاهد بدلاً من ذلك فيلم «جيرمينال»، وهو مقتبس من رواية إميل زولا عن عمال مناجم الفحم فى القرن التاسع عشر من بطولة جيرار ديبارديو.

مع بدء المفاوضات حول التعريفات الجمركية ومحادثات التجارة، أصبح فيلم «جوراسيك بارك» بمثابة كرة قدم سياسية «لمواجهة اليانكوصورات التى تهدد بلادنا بقوة متجددة»، كما وصفتها صحيفة «ليبراسيون». وصرح المخرج برتراند تافيرنييه للبرلمان الأوروبي: «لا يمكننا السماح للأمريكيين بمعاملتنا بالطريقة التى تتعاملون بها مع الهنود الحمر».

قد يبدو أحيانًا إلباس توغل القوة الناعمة عباءة التهديد بالقوة أمرًا لا يُقاوم، لكن ثمة فجوة شاسعة بين «التهديدات المُتصوّرة للأمن القومي» و«التهديدات الفعلية للأمن القومي». إن اقتراح ترامب بإعادة عظمة الأفلام الأمريكية سيضع الولايات المتحدة فى مصاف الدول الانعزالية والاستبدادية مثل: الصين وإيران. عندما حقق فيلم «أفاتار» شعبية واسعة لدى الجمهور الصينى عام ٢٠١٠، سُحب مبكرًا من دور العرض؛ لإفساح المجال لفيلم سيرة ذاتية عن كونفوشيوس، بعد أن خشى المسؤولون أن تثير مواضيعه المتعلقة بمقاومة الإمبريالية اضطرابات فى إيران. حُكم الشهر الماضى على مريم مقدم وبهتاش سنائيحة، مخرجى الفيلم الرومانسى اللطيف «كعكتى المفضلة»، الذى ظهرت بطلته بدون حجاب، بالسجن ١٤ شهرًا بتهمة «نشر الأكاذيب بقصد إزعاج الرأى العام».

يُعرف جهاز الأمن القومى فى الدولة بضعف نقده السينمائي. عندما سمحت السلطات السوفيتية بعرض فيلم جون فورد المُقتبس عن رواية جون شتاينبك «عناقيد الغضب» (١٩٤٠) فى دور السينما على أساس أنه يُظهر معاناة عائلة مزارعين أمريكية فقيرة، خلال فترة الكساد الكبير، علق أحد الحضور- حسبما ورد – قائلًا: «ربما كانوا فقراء، لكن على الأقل كانوا يمتلكون شاحنة». من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن فرنسا حاولت إعادة تمثيل معركة ليتل بيغهورن بسبب تدفق أفلام هوليوود عام ١٩٤٦، إلا أنها خسرت، وكانت النتيجة هى الموجة الفرنسية الجديدة، حيث حاول مخرجون مثل: تروفو وغودار وريفيت وشابرول مواكبة التدفق المفاجئ للأفلام الأمريكية، وصنعوا أفلامًا محلية خاصة بهم. قال تروفو، الذى شاهد بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥٦ أكثر من ٣٠٠٠ فيلم لأمثال ويلز وهيتشكوك وفورد، والتى تراكمت عليها الأتربة خلال الاحتلال النازي: «ما دفعنى إلى السينما هو تدفق الأفلام الأمريكية إلى باريس بعد التحرير».

لطالما كانت الأفلام وسيلة وسوقًا عالمية، وهى تزداد كونها كذلك. ربما سحق فيلم «جوراسيك بارك» فيلم «جيرمينال» فى شباك التذاكر، بفارق مليار دولار مقابل ٦ ملايين دولار، لكن عام ١٩٩٣ شهد نقطة تحول مهمة أخرى؛ حيث تجاوزت إيرادات هوليوود الخارجية الإيرادات المحلية، لأول مرة فى تاريخها. اليوم، تُشكّل الأسواق العالمية أكثر من ٧٠٪ من إيرادات شباك التذاكر فى هوليوود. ومن المفارقة أن هوليوود من الأماكن القليلة التى لا تشهد فيها الولايات المتحدة عجزًا تجاريًا مُقلقًا، كالذى يُسببه ترامب.

ووفقًا لـ (جمعية الصور المتحركة/ موشن بيكشر أسوسييشن)، تتمتع الصناعة بفائض تجارى قدره ١٥,٣ مليار دولار، ومع هذا الفائض، تراجع واضح فى كمية التلويح بالأعلام الأمريكية التى نراها على الشاشة؛ فقد حُذفت نسخة من النشيد الوطنى الأمريكى من فيلم «قصة لعبة ٢»، وخُفّف بعض الانحراف فى فيلم «بوهيميان رابسودي» فى السوق الصينية، وأزال منتجو فيلم «توب غان: مافريك» علم تايوان من سترة مافريك؛ لإرضاء الرقابة الصينية، ولكن بعد انسحاب شركة تينسنت، إحدى الشركات الصينية الداعمة للفيلم، أُعيد رفعه، على الأقل فى النسخة التى عُرضت فى تايوان.

لا يُمكنك الاستمتاع بالهيمنة السينمائية على الدول الأخرى، والتباهى بعدم الحساسية تجاه ثقافاتها. ومن هنا جاء الجبن الذى سيطر على شركة سونى بيكتشرز، بعد فيلم «المقابلة» الكوميدى لسيث روجن وجيمس فرانكو عام ٢٠١٤، والذى تدور أحداثه حول صحفيين أخرقين ينتهى بهما المطاف متورطين فى مؤامرة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، لاغتيال كيم جونغ أون، مما دفع الحكومة الكورية الشمالية إلى الإسراع فى إصدار تهديد «بتدمير بلا رحمة أى شخص يجرؤ على إيذاء أو مهاجمة القيادة العليا للبلاد ولو قليلا». بعد اختراق أجهزة كمبيوتر سونى بيكتشرز، ونشر رسائل بريد إلكترونى حساسة بين مديريها التنفيذيين على الإنترنت، تراجعت سوني، وسحبت الفيلم من العرض، بينما تخلت شركة إنتاجها، نيو ريجنسي، بهدوء عن فيلم كوميدى آخر تدور أحداثه فى كوريا الشمالية، بعنوان «بيونغ يانغ»، والذى يتناول قصة أمريكى متهم بالتجسس فى البلاد. غرّد نجم الفيلم، ستيف كاريل، قائلاً إنه «يوم حزين للتعبير الإبداعي».

هل هذا ما يعنيه ترامب بـ«الرسائل والدعاية» نظرًا لشغفه بكيم جونغ آون وكراهيته للمثلية الجنسية؟ على الأرجح لا، لكن فكرة الرسائل السرية التى تُجبَر الأفلام الأمريكية على حملها إذا صُوّرت فى الخارج، تبدو بمثابة مصدر قلق آخر لترامب. أجاب بيل ميكانيك، الرئيس التنفيذى لشركة بانديمونيوم فيلمز والمدير التنفيذى الذى أشرف على تصوير فيلمى تايتانيك لجيمس كاميرون فى المكسيك وهاكسو ريدج لميل جيبسون فى أستراليا: «لقد أنتجتُ أو أشرفتُ على مئات الأفلام التى صُوّرت فى الخارج؛ بل بنيتُ استوديوهات فى أستراليا والمكسيك لهذا الغرض». وأضاف: «باستثناء الصين، التى عرضت شروط إنتاج مشترك صارمة، لم تُعلّق أى حكومة أجنبية على أى محتوى سياسى فى أى من هذه الأفلام. لم تطلب أى منها أى تغييرات، ولم تقترح أى فكرة».

لا شك أن فيلمى تايتانيك وهاكسو ريدج كانا لينجوّا من الرسوم الجمركية التى اقترحها ترامب. من الصعب تصوّر كيف يُمكن لعقوبة قاسية كهذه، مثل فرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٠٪، أن تُساهم فى دحر قوى العولمة التى لا رجعة فيها. إن السبيل لإعادة الإنتاج إلى الولايات المتحدة يكمن فى تحفيز صانعى الأفلام بإعفاءات ضريبية، لا تهديدهم بالرسوم الجمركية. أما التأثير الأكثر ترجيحًا للرسوم الجمركية، فهو خنق ما تبقى من حيوية فى قطاع توزيع الأفلام السينمائية المتعثر أصلًا، والقضاء على قطاع الإنتاج المستقل، وجعل معظم الإنتاجات منخفضة ومتوسطة الميزانية غير قابلة للتمويل؛ بل وحتى التأثير سلبًا على الأفلام الضخمة مثل: «مهمة مستحيلة»، مع إعادة الاستوديوهات ضبط هوامش ربحها. سيؤدى ذلك إلى إنتاج عدد أقل من الأفلام فى الولايات المتحدة، لا أكثر.

ولكن من المشكوك فيه أن يكون دعم هوليوود هو الهدف بالفعل. ترامب، المؤمن بالأسواق الحرة، إلا عندما لا يكون كذلك، بدأ بالفعل بالتراجع عن اقتراحه السخيف؛ حيث صرّح البيت الأبيض بأنه «لم تُتخذ أى قرارات نهائية بشأن الرسوم الجمركية على الأفلام الأجنبية». لن تعود هوليوود إلى الخمسينيات الأمريكية فى أى وقت قريب. «أثينا السينمائية» التى روج لها والتر ليبمان، أصبحت الآن أشبه بقسطنطينية سينمائية – دولية، متعددة، ومترابطة بشكل متزايد. لقد كان شعار نظام دوبلى لجورج لوكاس: «العالم يستمع» نعم، لكن العالم يتحدث الآن أيضًا. وقد حان دور هوليوود للإنصات.»

المصدر:

https://www.theguardian.com/-ban-this/٠٩/may/٢٠٢٥/film

ترجمة: فدوى مجدي

مؤشرات

لدبلوماسية القذرة وصور ترامب المضللة

محمود الحضرى

ما جرى من جانب سمسار العقارات الرئيس الأمريكى "دونالد ترامب"، مع نظيره الجنوب الأفريقى "سيريل رامافوزا"، يوم الأربعاء ٢١ مايو ٢٠٢٥ يدخل فى الجليطة وقلة الأدب، او ما يمكن تسميته بـ"الدبلوماسية القذرة".

الأصول والبروتوكولات المتعارف عليها تؤكد أن لقاءات رؤساء الدول تخضع لبروتوكولات دبلوماسية صارمة تضمن احترام الأصول الدبلوماسية وتحقق الانسجام فى العلاقات الدولية، من خلال إعداد برنامج زيارة، وتنسيق الاستقبالات والتوديع، وتنظيم المراسم المختلفة، بالإضافة إلى عدد من الممارسات التى تضمن احترام الرموز الوطنية، والاحترام المتبادل.

وفى التاريخ الدبلوماسى لم يحدث ما جرى من سمسار العقارات بدرجة رئيس "دونالد ترامب" مع رئيس جنوب إفريقيا "سيريل رامافوزا"، ففى الكمين الذى أعده الرئيس السمسار، بمساعدة فريق عمله، وشارك فيه معاونوه، وأمريكيون من أصول جنوب إفريقية، حاول توريط واحراج الرئيس "رامافوزا"، بعرض صور وشريط فيديو توثق دفن مزارعين بيض قتلوا فى جنوب أفريقيا.

وفى المشهد الذى شهدته كل الدنيا ومازال حديث العالم، أخرج ترامب صورة مطبوعة متّهما حكومة رامافوزا بالتقاعس عن حماية المزارعين البيض، مكرراً رواية قديمة حول "إبادة جماعية بيضاء" فى جنوب أفريقيا، بالرغم من قيام خبراء بنفى تلك المزاعم عدة مرات بمعلومات وبيانات رسمية، موثقة.

ومن الواضح أن هناك ربط بين مزاعم "ترامب"، ومزاعم أخرى طالما رددها داعمو إدارة ترامب من خلال المبالغة فى طرح الادعاءات بشأن ممارسة العنف ضد الأقلية البيضاء فى جنوب إفريقيا وهو ما قاله مناصرو ترامب ذوى الأصول الإفريقية، وهو ما قاله "إيلون ماسك"، والمذيع السابق فى قناة فوكس نيوز "تاكر كارلسون"، وما قدماه من تقارير بشأن مزاعم عن وجود إبادة جماعية مزعومة على أيدى مواطنين سود ضد جنوب إفريقيين بيض، وما ثبت أن تلك الادعاءات غير صحيحة ببيانات موثقة.

ومحاولة الرئيس الأمريكى وسمسار العقارات، من المهم ربطها بموقف جنوب إفريقيا الرافض للعدوان الصهيونى على مواطنى غزة، والإدانات الواسعة لدولة جنوب إفريقيا، وقيامها بتحريك دعاوى قضائية أمام المحاكم الدولية، والتى صدرت بها أحكام فعلية.

وقوبلت دبلوماسية ترامب القذرة، برفض من كل الأوساط، وكفى التدليل على ذلك من خلال ما قاله "باتريك جاسبارد" السفير الأميركى السابق لدى جنوب أفريقيا فى عهد "باراك أوباما" "إن ترامب حول الاجتماع مع رئيس جنوب إفريقيا "رامافوزا" إلى "مشهد مخز"، مضيفاً فى تغريدة على "إكس" "أن التعامل بشروط ترامب لا يسير على ما يرام بالنسبة لأى شخص"

إلا أن الكذب والتدليس سريعاً ما يتكشف، ولم تمر سوى ٧٢ ساعة، وتتكشف الحقيقة، والتضليل الذى ارتكبه رئيس أكبر دولة فى العالم، وذلك من خلال ما كشفته وكالة "رويترز"، والتى فضحت صورة ترامب المغلوطة التى استخدمها ضد حكومة جنوب أفريقيا، والتى تبين أنها لقتلى بيض فى جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتم التقاطها فى الكونغو، ولا علاقة لها بجنوب إفريقيا من قريب أو بعيد.

بل زادت وكالة رويترز فى نشر التفاصيل، بالتأكيد على أن الصور هى لجنازة جماعية فى مدينة "جوما" شرقى الكونغو لضحايا سقطوا فى اشتباكات بين الجيش ومتمردى حركة "إم ٢٣"، ولا علاقة لها بالمزارعين بجنوب أفريقيا، وترجع لشهر ديسمبر ٢٠٢٢، أى قبل عامين ونصف العام.

وفى الوقت الذى يواصل "ترامب" الصمت على جرائم الكيان الصهيوني، فشل فشلا ذريعاً أن يوجه الدفة بعيداً عن جرائم الصهاينة، ومحاولة فتح جبهة إعلامية ضد اتهامات مزعومة، لجنوب إفريقيا، وقد قوبلت محاولات الرئيس وسمسار العقارات، بالرفض، ووصفها البعض بأنها محاولة قذرة، واستفزاز غير مبرر، وتلاعب خطير فى العلاقات الدولية.

ومن اللافت للنظر أن رئيس جنوب إفريقيا، "سيريل رامافوزا"، كان أكثر انضباطاً فى ردود أفعاله، على استفزازات ترامب، خصوصا عندما رد على سمسار العقارات بالقول "آنا آسف ليس لدى طائرة أقدمها لك"، وهو الذى يمثل إشارة إلى الطائرة الفاخرة التى قدمتها قطر لترامب.

وليس هناك أدنى شك فى أن ما جرى خلال هذا الاجتماع الرئاسي، تم إعداده لوضع رئيس جنوب إفريقيا، فى موقف محرج، بالرغم من ردوده الواضحة تجاه كل مزاعم "ترامب".

ويبقى سؤال مهم يحتاج إلى إجابات متخصصة.. فى مثل تلك المزاعم التى تصل من رئيس دولة كبرى إلى دولة أخرى، وعلى الهواء مباشرة، ويتضح كذبها، وأنها مضللة.. بخلاف أنها محاولة للإساءة فى منهج العلاقات الدولية.. فكيف يتم التعامل معها دولياً، لرد حق الدولة المستهدفة من التضليل؟ .. شخصياً ليس لدى إجابة، وأحتاج وأعتقد يحتاج غيرى لتوضيح، مع آلية توبيخ المتهم فى ذلك، وهو رئيس أكبر دولة.... تضامنوا مع حقوق جنوب إفريقيا.